الرياض تستنكر «بشدة» وتحمّل سورية مسؤولية حماية رعاياها ومصالحها

اقتحام السفارات السعودية والقطرية والتركية في دمشق ومهاجمة قنصليتي باريس وأنقرة في اللاذقية وحلب

○ نزع العلم القطري واستبداله بسوري وإحراق العلم التركي

○ استدعاء السفيرة السورية في باريس بعد هجمات على مصالح فرنسية

الرياض، أنقرة، دمشق - وكالات - استنكرت السعودية بشدة، اقتحام متظاهرين موالين للنظام السوري مبنى سفارتها في دمشق والعبث بمحتوياته، و«عدم قيام القوات السورية بالاجراءات الكفيلة لمنعهم»، محملة دمشق مسؤولية حماية رعاياها ومصالحها في سورية.

في غضون ذلك، اقتحم مئات المتظاهرين السفارة القطرية في دمشق وصعدوا الى سطح المبنى ونزعوا علم قطر ورفعوا مكانه العلم السوري، في حين هاجمت حشود مسلحة بعصي وسكاكين القنصليتين الفرنسية والتركية في مدينة اللاذقية بعد ان علقت الجامعة العربية عضوية سورية.

وأوضح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السعودية في بيان أنه «عند الساعة السادسة مساء السبت، قامت مجموعة من المتظاهرين بالتجمهر أمام مبنى سفارة المملكة في دمشق ورشقها بالحجارة».

وأضاف المصدر أن «المتظاهرين قاموا بعد ذلك باقتحام المبنى»، مشيرا إلى أن «القوات السورية لم تقم بالإجراءات الكفيلة لمنعهم، حيث قاموا بالعبث بمحتويات السفارة والبقاء لفترة إلى أن تدخلت قوات الأمن السورية وأخرجتهم».

وجاء في البيان أن «حكومة المملكة العربية السعودية إذ تستنكر بشدة هذا الحادث، فإنها تحمل السلطات السورية المسؤولية عن أمن وحماية كافة المصالح السعودية ومنسوبيها في سورية بموجب الاتفاقات والمعاهدات الدولية».

وكانت تقارير إخبارية ذكرت أن مجموعة من المتظاهرين اقتحموا مقر السفارة السعودية في دمشق، وحطموا زجاج نوافذها وعبثوا بمحتوياتها.

وقال سكان ان حشودا مسلحة بعصي وسكاكين وكانوا يرددون هتافات تأييد للرئيس بشار الاسد ضربوا حارسا واقتحموا مبنى السفارة السعودية في ابو رمانة الذي يبعد ثلاث بنايات عن مكاتب الاسد في واحدة من اكثر المناطق التي تفرض فيها اجراءات امنية في العاصمة السورية.

وسحبت السعودية سفيرها من دمشق في اغسطس الماضي، عندما طالب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بانهاء هذا القمع.

الى ذلك، تجمع مئات المتظاهرين امام سفارة قطر في دمشق رافعين الاعلام السورية وصورا للاسد وهم يرددون هتافات مؤيدة للرئيس السوري، واقتحم بعضهم سور السفارة وصعدوا الى سطح المبنى ونزعوا علم قطر ورفعوا مكانه العلم السوري، في حين استخدمت قوات امن السفارة الغاز المسيل للدموع لتفريقهم.

وذكرت «وكالة انباء الاناضول» التركية امس، ان حشدا يضم نحو الف شخص هاجموا السفارة التركية لدى دمشق ورشقوها بالحجارة والزجاجات قبل ان تتدخل الشرطة لفض الاحتجاج.

ونقلت الوكالة عن مسؤولي السفارة التركية في دمشق ان القنصلية التركية في حلب وقنصليتها الفخرية في اللاذقية تعرضتا لهجمات.

وخارج السفارة التركية ردد محتجون شعارات مناهضة لتركيا وحاولوا تسلق الجدار وفتح بواباتها عنوة، الا ان الشرطة السورية تدخلت مستخدمة الغاز المسيل للدموع لفض الاحتجاج بينما ألقى المتظاهرون الحجارة والزجاجات، حسب ما أكدت وكالة «الاناضول» للانباء.

وفي حلب دخل متظاهرون حديقة القنصلية وحاولوا انزال العلم التركي لكن مسؤولي القنصلية منعوهم.

وتجمع حشد من نحو خمسة الاف شخص خارج القنصلية التركية الفخرية في اللاذقية وحطموا النوافذ. ونقلت وكالة «الاناضول» عن المسؤولين ان العلم التركي احرق في هذا الاحتجاج.

واضافت انه لم يصب اي من مسؤولي البعثة التركية في الاحتجاجات.

وإستنكر مجلس التعاون الخليجي بشدة «الاعتداءات» التي تعرضت لها السفارتين السعودية والقطرية في دمشق.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون عبد اللطيف الزياني في بيان «إن هذا الاعتداء يمثل انتهاكاً للأعراف الديبلوماسية الدولية المتعلقة بالبعثات الديبلوماسية «، وطالب السلطات السورية «باتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لحماية البعثات الدبلوماسية والعاملين فيها،ومحاسبة المعتدين حتى لا تتكرر مثل هذه الأعمال المرفوضة، حسب ما تقتضيه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية».

وفي باريس، اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية، أمس، استدعاء السفيرة السورية في فرنسا لمياء شكور مشيرة الى ان قنصليتي فرنسا الفخرية في اللاذقية وفي حلب تعرضتا لهجمات مساء السبت وليل السبت - الاحد.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية في بيان ان «محاولات الاعتداء على قنصلية فرنسا الفخرية في اللاذقية والقنصلية الفرنسية في حلب من قبل مجموعات متظاهرين منظمة ومن دون رد فعل من قوات الامن غير مقبولة». واضاف ان «سفير سورية في فرنسا استدعي الى مقر الخارجية للتذكير بالتزامات سورية الدولية».

وقررت تركيا، أمس، اجلاء عائلات ديبلوماسييها وموظفيها غير الاساسيين من سورية.

وافادت مصادر ديبلوماسية لوكالة انباء «الاناضول» ان هذا القرار اتخذ لاسباب امنية اثر التظاهرات العنيفة التي استهدفت عدة مبان ديبلوماسية تركية في سوريا مساء السبت.

سوريون فوق مبنى السفارة القطرية في دمشق يرفعون علم بلادهم بعد إنزالهم للعلم القطري ليل أول من أمس (أ ف ب)

التظاهرات المؤيدة والمعارضة تعم المدن السورية

دمشق تدعو إلى قمة طارئة وتعلن تمسكها بالمبادرة العربية

| دمشق - من جانبلات شكاي |

○ مدلسي: الجامعة يمكن أن ترفع تعليق عضوية سورية قبل 16 نوفمبر الجاري

قرار اللجنة الوزارية العربية بتعليق عضوية سورية في جامعة الدول العربية، أدخل سورية وشعبها بشقيه الموالي والمعارض ومنذ لحظة صدور القرار، في حالة من الغليان.

فبينما تحدثت صفحات المعارضة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» عن خروج عدد من التجمعات احتفالا بقرار الجامعة، شهدت جميع مدن مراكز المحافظات السورية حتى وقت متقدّم من مساء أول من أمس تظاهرات مؤيدة ردد فيها المشاركون شعارات تندد بقرار الجامعة.

واستمر وضع الشارع على حاله أمس بتظاهرات مؤيدة ومعارضة، وإن زاد عدد المشاركين في المؤيدة ليصل إلى مئات الآلاف حسب التقديرات الرسمية.

وبينما تحدثت مواقع المعارضة عن سقوط ضحايا خلال تفريق تظاهراتهم، أعلنت المصادر الرسمية تشييع «جثامين 12 شهيداً من الجيش والقوى الأمنية استهدفتهم المجموعات الإرهابية المسلحة أثناء تاديتهم لواجبهم الوطني في حمص وإدلب ودرعا وريف دمشق».

في غضون ذلك، أعلن مصدر سوري مسؤول أن دمشق لاتزال ترى في المبادرة العربية إطارا منسابا لمعالجة الأزمة، وأنها تدعو إلى عقد قمة عربية طارئة.

وجاء في تصريح المسؤول السوري الذي بثته وكالة الأنباء الرسمية «سانا» أنه «بصرف النظر عن الدخول في جدل عقيم حول ميثاقية وقانونية قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري أول أمس، فإن سورية التي وافقت بداية الجارية على خطة العمل العربية التي تم الاتفاق عليها مع الحكومة السورية، لا تزال ترى فيها إطارا مناسبا لمعالجة الأزمة السورية بعيدا عن أي تدخل خارجي بالرغم من كل ما شاب هذه الخطة من نواقص وثغرات وافتقارها للآليات العملية التي يجب الاتفاق عليها بين الحكومة السورية واللجنة العربية لتنفيذها».

واعتبر المصدر «أن تداعيات الأزمة السورية يمكن أن تمس الأمن القومي وتلحق ضررا فادحا بالعمل العربي المشترك ولذلك فإن القيادة السورية تقترح الدعوة العاجلة لعقد قمة عربية طارئة مخصصة لمعالجة الأزمة السورية والنظر في تداعياتها السلبية على الوضع العربي».

وأكد المصدر أن سورية «ترحب بقدوم اللجنة الوزارية العربية قبل السادس عشر من الجاري واصطحاب من تراه ملائما من مراقبين وخبراء مدنيين وعسكريين من دول اللجنة ومن وسائل إعلام عربية للاطلاع المباشر على ما يجري على الأرض والإشراف على تنفيذ المبادرة العربية بالتعاون مع الحكومة والسلطات السورية المعنية».

وطالب المصدر باسم سورية من الأمانة العامة للجامعة العربية وفي مقدمتها الأمين العام نبيل العربية «بالتحرك السريع لوضع هذه المقترحات موضع التنفيذ».

وفي الجزائر (أ ف ب)،اعلن وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي، أمس، ان الجامعة العربية يمكن ان ترفع تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية قبل 16 نوفمبر الجاري، موضحا ان الجزائر لن تسحب سفيرها في دمشق.

وقال مدلسي في مؤتمر صحافي عقده مع نظيره المصري محمد كامل عمرو «تعليق عضوية سورية موقت ويمكن رفعه في اقرب وقت ممكن» مضيفا: «ولما لا قبل السادس عشر من هذا الشهر بما ان هناك اجتماعا مقررا في الرباط في هذا التاريخ».

وأكد بذلك وزير الخارجية الجزائري انباء صحافية كانت اشارت الى اجتماع وزراء الخارجية العرب في الرباط الاربعاء على هامش المنتدى العربي التركي.

واضاف الوزير الجزائري: «نحن نأمل ان تتجاوب الحكومة السورية مع هذا الأمل العربي الكبير في ان يتوقف العنف في سوريا بصفة سريعة وسريعة جدا حتى نعمل من أجل حل سوري عربي».

من جهته اكد وزير الخارجية المصري ان الهدف الاساسي للمبادرة العربية هو «تجنب التدخل الاجنبي في سورية».

وقال: «هدفنا واحد هو ان مبادرة الجامعة العربية ما زالت حية وما زالت اساس الحل في سورية، وهدف الجزائر وهدف مصر هو تجنب التدخل الاجنبي في سوريا تحت اي مسمى وتحت اي غطاء»

وكشف مدلسي ان الجزائر رفضت المسودة الاولى للقرار وكانت «ستنسحب من اللجنة الوزارية العربية» لو تم اعتمادها. واوضح: «كان هناك نقاش ساخن قبل الخروج بهذه الورقة التي تعبر عن وجهة نظر اللجنة وليس وجهة نظر مصر او الجزائر».

وبخصوص بند القرار المتعلق بسحب السفراء العرب من سورية، اكد مدلسي أن الجزائر اتخذت قرارها «ولن تسحب سفيرها من دمشق».

وقال: «اصبح اليوم اكثر من اي وقت مضى مهما بالنسبة لنا تقوية العلاقات مع الحكومة السورية لتطبيق الخطة العربية».

«قرار الجامعة العربية خطوة إيجابية لكنها عرجاء»

خدام يدعو لتدخل أجنبي على غرار ليبيا: الأسد سيلقى مصير القذافي نفسه

الجزائر - يو بي أي - دعا نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام المنشق منذ سنوات عن نظام الحكم، الجامعة العربية الى تسريع خطواتها العقابية ضد سورية مثلما فعلت مع ليبيا، مطالبا بالتدخل الأجنبي في بلاده. واعتبر في تصريح لصحيفة «الشروق» الجزائرية قرار تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية «خطوة ايجابية لكنها عرجاء لأنها تمنح (الرئيس السوري) بشار الأسد مهلة جديدة للبقاء في الحكم».

وقال «ان الجامعة العربية اتخذت قرار التجميد وهي تعرف أن الرئيس الأسد لن يلجأ الى أي تغييرات». ودعا خدام الجامعة العربية الى «رفع قراراتها الى مجلس الأمن واتخاذ الخطوات نفسها التي اتبعت مع ليبيا في شهر مارس المنصرم». واعتبر خدام ان المبادرة العربية «لم تكن بالاتجاه الذي يريده الشعب السوري، ولم تتبن قضيته المركزية، وهي اسقاط النظام، بل على العكس تعطي الفرصة للرئيس بشار الأسد للاستمرار في السلطة». وقال: «نحن لا نطالب باسقاط الدولة، بل النظام السياسي الذي استولى عليها».

وتوقع خدّام أن يلقى الرئيس السوري بشار الأسد نفس مصير القذافي، ودعا الى «التدخل الأجنبي، لأن الحكومة السورية باتت حكومة احتلال ولا تعكس البعد الوطني، بدليل الآلاف من القتلى والمعتقلين والمفقودين».

وقال «ان من يرفضون التدخل العسكري في سورية عليهم بايجاد البديل لاسقاط نظام يستخدم الآلة العسكرية الهائلة ضدّ شعب أعزل لا يملك الا حنجرته». واعتبر خدّام أن «ايران وضعت كل ثقلها في سورية لكنها لن تستطيع وضع ثقل أكثر من ذلك، فقد أرسلت الأسلحة والمستشارين الحربيين، أما حزب الله فلا يستطيع التدخل لأنه يعرف أن أي تورّط مع سورية ستكون له ردود أفعال سلبية على الحزب».

«المجلس الوطني» يرحب بقرار الجامعة

نيقوسيا - أ ف ب - رحب «المجلس الوطني السوري» الذي يضم اطيافا عدة من المعارضة السورية، امس، بقرار الجامعة العربية الذي يقضي بتعليق عضوية سورية، معتبرا انها «خطوة في الاتجاه الصحيح».

واكد «المجلس» في بيان «ترحيبه بالقرارات التي اصدرها المجلس الوزاري العربي» معتبرا انها «خطوة في الاتجاه الصحيح (...) وتمثل ادانة واضحة للنظام السوري الذي امعن في عمليات القتل والتدمير». واعتبر ان «نضالات شعبنا في وجه النظام الدموي (...) وتضحياته كانت الدافع القوي في تغيير الموقف العربي والدولي لصالح الثورة السورية». وحض على تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجامعة فورا «لمنع النظام من استغلالها في قتل مزيد من المدنيين والمتظاهرين».

مشاورات في مجلس الأمن لإدانة انتهاكات حقوق الإنسان

القربي: مؤتمر في الرباط لبحث إقامة منطقة عازلة على حدود سورية مع تركيا

دبي - العربية . نت - بعد تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية، بدأ الحديث عن تحركات دولية ومشاورات في مجلس الأمن والجمعية العمومية للتحرك في شأن التطورات المتعلقة بالأزمة، بناء على تنسيق مع دول عربية، حسب تقرير لقناة «العربية».

وهذه المحادثات من المتوقع أن تبدأ اليوم بين دول أعضاء في مجلس الأمن ودول عربية بهدف التحرك في الجلسة الثالثة للجمعية العمومية لبحث مشروع قرار يدين انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، وكذلك النظر في كيفية إعادة البحث في الشأن السوري في مجلس الأمن، بعدما عطل الفيتو المزدوج الروسي والصيني آخر تحرك في المجلس، والذي تمثل في مشروع قرار أوروبي يدين قمع السلطات السورية للمدنيين.

وفي تطور آخر، أكد رئيس «المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان» عمار القربي عزم وزراء الخارجية العرب على عقد اجتماع يحضره وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في العاصمة المغربية الرباط خلال أسبوع.

وأوضح القربي أن «الاجتماع سيبحث في إقامة منطقة عازلة آمنة على الحدود التركية السورية»، مضيفا أن «الاتراك يريدونها بعمق خمسة كيومترات، في ما تقترح المعارضة السورية أن تكون بعمق 30 كيلومترا».

هل يؤدي رفع الغطاء العربي عن سورية إلى تدخل دولي؟

دمشق - «ايلاف» - أثار قرار وزراء الخارجية العرب تعليق عضوية الحكومة السورية في الجامعة العربية ودعوتهم الى سحب السفراء العرب من دمشق تساؤلات إن كان مثل هذا القرار يفتح الباب أمام التدخلات الدولية. ويساعد عزل سورية عن محيطها العربي المعارضة في حشد دعم غربي أوسع من أجل عقوبات دولية أكثر صرامة، وربما تدخل مباشر.

وفي غياب الإطار العربي، يرى مراقبون أن الخطوة المقبلة ربما تكون مجلس الأمن، غير أن هذا الخيار لا يبدو ناجعا، ذلك أن روسيا والصين، الحليفتين لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، هددتا باستخدام حق النقض ضد أي قرار يستهدف سورية.

وفي الجانب الآخر، يرى محللون أن قرار تعليق العضوية «رمزي»، ويعبّر عن عدم رضى الدول العربية عن سير الأحداث في دمشق، ولا يمكن أن تكون له تبعات سياسية قوية، ذلك أن «ميثاق الجامعة العربية غير فاعل أصلا».

وقرر وزراء الخارجية العرب السبت تعليق عضوية الحكومة السورية في الجامعة العربية، ودعوا الى سحب السفراء العرب من دمشق، كما اعترفوا ضمنا بالمعارضة السورية ودعوها الى اجتماع في مقر الجامعة لبحث «المرحلة الانتقالية المقبلة».

تقرير

4 أسباب رئيسية... وعشرات من الأسباب الفرعية والمكملة

«الراي» حصلت على تفاصيل المذكرة التي استند عليها الوزراء العرب لتعليق عضوية سورية

| القاهرة - من مصطفى أبوهارون |

استند مجلس وزراء الخارجية العرب في قراره في شأن تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية إلى المذكرة القانونية التي أعدها خبراء الجامعة.

وبنت المذكرة . التي حصلت «الراي» على تفاصيلها . استنادها على 4 بنود رئيسية، جاء فيها: أولا: الحالات التي تعتبر فيها الدولة مخلة بالتزامات العضوية، حيث نصت المادة السادسة من النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي وافق عليه مجلس الجامعة على ما يلي:

. تدرس الهيئة وضع تنفيذ القرارات والالتزامات المشار إليها.

. وتعتبر الدولة مخلة بالتزاماتها في عدم التزامها بأحكام الميثاق.

- عدم تنفيذها لقرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة.

- عدم وفائها بالتزاماتها المالية تجاه الجامعة.

• ثانيا: إجراءات الفصل من عضوية الجامعة، حيث نص الميثاق والنظام الداخلي لمجلس الجامعة والنظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على إجراءات محددة للفصل من عضوية الجامعة كما يلي:

. نصت الفقرة الثانية من المادة 18 من ميثاق الجامعة ولمجلس الجامعة، على جميع مستوياته أن يعتبر أي دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره باجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

.أجاز النظام الداخلي لمجلس الجامعة في فقرته الرابعة من البند «ب» للمادة 12 لمجلس الجامعة على جميع مستوياته اتخاذ قرار بشأن فصل دعوة عضو في الجامعة مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة 18 من الميثاق السابق الإشارة إليها.

. خوّلت المادة العاشرة من النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات لمجلس الجامعة على مستوى القمة إتخاذ اجراءات الفصل من الجامعة طبقا لأحكام الميثاق.

• ثالثا: إجراءات تعليق العضوية:

- أجاز النظام الداخلي لمجلس الجامعة في فقرته الرابعة من البند ب للمادة 12 لمجلس الجامعة على جميع مستوياته تعليق عضوية دولة عضو في الجامعة.

علما بأن القرار الذي يصدره المجلس بإجماع الدول الأعضاء ينسحب على حالة الفصل من الجامعة فقط وفقا للفقرة الثانية من المادة 18 من الميثاق.

• أجازت الفقرة د من المادة العاشرة من النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات و الالتزامات لمجلس الجامعة على مستوى القمة اتخاذ إجراءات تعليق العضوية في الجامعة لفترة يقررها، وذلك في حالة الإخلال بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة السابق الإشارة إليها.

. السوابق القانونية: سبق أن أصدر مجلس الجامعة على مستوى المندوبين بيانا برقم 136 بتاريخ 22 /2 /2011 نصت الفقرة 8 منه على وقف مشاركة وفود حكومة الجماهيرية العربية الليبية في اجتماع مجلس الجامعة وجميع المنظمات والأجهزة التابعة إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة للمطالبات المذكورة بالبيان وبما يضمن تحقيق أمن الشعب الليبي واستقراره.

وقد أكد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري على الفقرة السابقة بموجب قراره رقم 7298 د ع 135 بتاريخ 2 /3/ 2011 ، حيث نصت الفقرة الثامنة من هذا القرار على التأكيد على وقف مشاركة وفود حكومة الجماهيرية العربية الليبية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة للمطالبات المذكورة في القرار بما يضمن تحقيق أمن الشعب الليبي واستقراره

. رابعا: إجراءات أخرى: يجوز لمجلس الجامعة على مستوى القمة اتخاذها في حال إخلال الدولة العضو بالتزاماتها.

. الحرمان من المزايا والبرامج التي تعدها الجامعة.

. الحرمان من حق التصويت لمدة دورية عادية على الأقل على مستوى القمة.

. الحرمان من المشاركة في اجتماعات المجلس ولجانه لمدة دورية عادية على الأقل على مستوى القمة.

وخلصت المذكرة إلى:

. يجوز لمجلس الجامعة على جميع مستوياته اتخاذ قرار فصل أو تعليق عضوية دولة في الجامعة وفقا للإحكام السابق الإشارة إليها والمنصوص عليها في ميثاق الجامعة والنظام الداخلي لمجلس الجامعة.

. يجوز لمجلس الجامعة على جميع مستوياته اتخاذ الإجراءات الأدنى المنصوص عليها في المادة العاشرة من النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات نظرًا لما يتمتع به من سلطة الفصل من العضوية.